

دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود

أحمد سبع*

Abstract :

الملخص:

Pour évoquer la nature du rôle économique qui reste à l'Etat de jouer à présent et au futur et les limites de ce rôle, il est nécessaire de rappeler tout d'abord les étapes historiques concernant le concept de l'Etat, sa création et son développement ainsi que celles concernant les idées, les doctrines et les crises économiques et financières qui existaient en parallèle et puis les rôles joués par l'état à l'ombre de toutes ces données là.

car l'ensemble de tout cela aidera à prévoir ce que l'Etat peut encore jouer comme nouveau rôle et jusqu'à quelle limite ?

للحديث عن طبيعة الدور الاقتصادي الذي بقي للدولة أن تلعبه حاضرا ومستقبلا وحدود ذلك الدور، نرى من الضروري أولا التذكير بأهم المراحل التاريخية سواء تلك المتعلقة بالأفكار السياسية الخاصة بمفهوم الدولة ونشأتها وتطورها عبر العصور أو كذا تلك المتعلقة بالأفكار والمذاهب والأزمات الاقتصادية والمالية المختلفة التي سادت بالمقابل وكذا الأدوار الاقتصادية التي لعبتها الدولة في ظل كل تلك المعطيات.

لأن مجموع تلك المعطيات ستساعد على استشراف ما يمكن للدولة أن تلعبه من دور جديد و إلى أي حد؟

* باحث - جامعة الجزائر3.

مقدمة:

الحديث عن دور الدولة في تأدية الوظيفة الاقتصادية أو غيرها، و مدى إيجابية ممارسة ذلك الدور أو سلبيته، يتطلب الامام بمفهوم الدولة و طبيعتها. فالدولة كحكم مؤسسياتي تتميز عن الهيئات السياسية وعن المجتمع المدني وحتى عن الحكومة في مفهومها الحديث .

و مفهوم الدولة نفسه يخضع إلى التجديد و التحديث بفعل التطور الذي تعرفه الحياة الانسانية. وإذا كان هنالك نموذجا نظريا يحدد الخطوط الرئيسية للدولة، فإن الواقع يفرض نماذج تختلف كثيرا أو قليلا عن النموذج النظري بفعل اختلاف الظروف المحلية وخصوصية مجتمعات الدول .

لقد تشكلت الدولة عبر الزمان من خلال وجود رقعة من الأرض تتوفر فيها أسباب العيش من ماء و غذاء للإنسان وأكل للحيوان و طقس يتحملة كلاهما. هذه الأرض، بهذه المواصفات، تجلب إليها الأفراد فيسكنوها فيسمون بالسكان ولو بدأ عددهم قليلا جدا . يتزوج هؤلاء السكان من ذكور وإناث، فينجبون جيلا يتلوه جيل، فتنقل التركيبة من أسرة إلى مجموعة أسر فتتشكل العشيرة ثم القبيلة. ويسستمر تزايد السكان فيكونوا قرية أو مجموعة قرى، فتنشأ المدينة لتتحول مع مرور الزمن إلى مدن يحس سكانها بالحاجة إلى سلطة معينة تحكمها و تسير شؤونها، خاصة مع تشعب حاجيات الحياة المادية والمعنوية وظهور الاختلاف في الآراء حول كفيات تسير تلك الشؤون من طرف أبناء السكان الذين أصبحوا شعبا كاملا يبحث عن العدالة و القانون .

يقول **هارولد لاسكي** ولا أستطيع أن أدعي هنا أنني أتناول تاريخ الدولة، و إنما أكتفي فقط بأن أؤكد أن طابع الدولة بوصفها هيئة ذات سيادة كان نتاج سلسلة طويلة من الظروف التاريخية التي كان أهمها - في فترة الإصلاح (يقصد فترة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر) - الحاجة إلى وجود هيئة تنظيمية، يمكن أن ترجع إليها كل مطالب السلطة لاتخاذ قرارات نهائية. و قد أكدت الدولة أولويتها على كل الهيئات الأخرى، لأنها حققت في هذه الفترة أمل الناس في سلام منظم، و هو الشيء الذي لم تستطع أي هيئة أن تدعي أنها تكفله، فإن فوضى المذاهب الدينية لم تحقق شيئا يذكر، اللهم إلا الصراع، كما أن التنظيم الاقتصادي كان محليا، و ذا طابع فردي لدرجة أنه لم يكن قادرا علو وضع قواعد عامة. وبرزت الدولة باعتبارها الهيئة الوحيدة القادرة على وضع الأوامر القانونية، التي تلتزم احترامها جمهرة الناس، وكانت قادرة على تنظيم الحياة، لأنه لولا أوامرها لما كان هناك نظام، وكان فوزها نابعا من قدرتها على فرض إرادتها على جميع الأفراد، بينما لم تستطع الهيئات الأخرى التي تنافسها تحقيق ذلك رغم أن نضال هذه الهيئات لم يكن أقل مراسا من نضال الدولة في هذا السبيل⁽¹⁾ .

إذن فالحاجة إلى وجود الدولة لتنظيم المجتمعات سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و منع الفوضى الناتجة عن الصراعات ضرورة أولية تتقدم جميع الأولويات في حياة المجتمعات. فكيف كان الأمر عبر الأزمنة في المجال الاقتصادي، و كيف يجب أن يكون مستقبلا ؟

المكانة الاقتصادية للدولة في ظل المذاهب الاقتصادية المختلفة

يعزي تكوين الحياة الاجتماعية إلى ميل الانسان إلى التجمع مع أقرانه في شكل جماعات تربطهم روابط معينة كالقربة أو الدين أو العمل المشترك أو القتال و غيرها من العوامل، مجتمعة أو جزءا منها. حياة اجتماعية تطلبت التفكير في إقامة سلطة بدائية تنظم سير الحياة فتطورت حتى أخذت شكل الدولة . و لقد شهد التاريخ البشري ثورات فكرية متتالية كانت أهم بداياتها تلك التي وقعت في الفترة التي بدأت قبل الميلاد بحوالي ستة قرون و استمرت بعده حوالي خمسة قرون أخرى و هي فترة ما عرف بالعصر الإغريقي الروماني. ففي تلك الفترة وضع المفكرون الإغريق أسس العلم الحديث و توغل العقل البشري في كل فروع المعرفة دون قيود. و من فروع المعرفة التي أبدع فيها كبار علماء ذلك العصر فرع علم السياسة، الذي يعتبر فرعاً من فروع علم الاجتماع الذي يدرس التجمعات البشرية وأوجه نشاط الإنسان عامة في المجتمع الذي يعيش فيه (2) .

رأى أفلاطون أن المجتمعات ظهرت نتيجة للحاجات البشرية التي لا يمكن إشباعها إلا بتعاون الأفراد مع بعضهم البعض، إذ لا يوجد إنسان كامل يستطيع أن ينتج جميع احتياجاته الضرورية بمفرده وبالتالي غير قادر على الاكتفاء الذاتي و يحتاج إلى مبادلة إنتاجه بإنتاج الآخرين حتى يحصل على جميع مقومات حياته، و من هنا لا بد من التخصص و تقسيم العمل بحيث يؤدي كل فرد عملا واحدا فقط وفقا لمواهبه الطبيعية .

وتحليل أفلاطون هذا قد أوضح وجهة نظر جديدة ظلت تلازم النظرية الاجتماعية حتى الآن، وهذا التحليل يعني أن أساس قيام المجتمعات المتمدنة هو الحاجة الاقتصادية، و تبادل الخدمات بين الأفراد و المجتمع، و أن كل عضو في المجتمع يلتزم بقدر معين من الأخذ والعطاء. و وظيفة الدولة هي إيجاد أوفق الطرق لتسهيل عملية التبادل بين الأفراد و تحقيق إشباع الحاجات المختلفة (3) .

وعلى عكس معلمه أفلاطون، الذي أرجع سبب نشأة الدولة إلى حاجة الفرد لإشباع حاجاته المادية بالتعاون مع الجماعة و تقاسم المهام، أرجع أرسطو أصل نشوء الدولة إلى الأسرة معتبرا إياها الوحدة الاجتماعية الأولى من حيث التطور التاريخي ورأى أرسطو أن العناصر الضرورية لوجود الدولة تنحصر في توفير المواد الغذائية على تفاوتها و اختلافها، كما يجب أن تتوفر لها سائر الفنون و سائر متطلباتها من الآلات و الأدوات، كما لا بد من توفير السلاح و العتاد الحربي المتحدد و المتفوق باستمرار

كما وكيفا وذلك لإمكانية صد ودفع هجمات العدو الخارجية، كما لا بد وأن توجد فوارق في الثروات والمواد والعناصر تكون بمثابة احتياطي عام للدولة تستخدمه في الطوارئ وفي وقت الحروب، كما لا بد من توفير عنصر ديني في الدولة يمثل الكهنوت بالإضافة إلى وجود المرافق العامة و رجال القضاء (4).

لم يعرف بعدها تاريخ الفكر الاقتصادي العالمي بقيادة أوروبا أشياء هامة و مؤثرة خاصة بعد انهيار الامبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي و حلول الكنيسة كمؤسسة وحيدة تمارس ما يشبه السلطة العامة في أوروبا على آلاف الوحدات الاقطاعية، ظل الإطار الرئيسي للتفكير السياسي يبدو دينيا حتى القرن الخامس عشر الميلادي أين مارس النبلاء من سادة الإقطاع سلطة سياسية كاملة في اقطاعاتهم في ظل السيادة الشاملة للكنيسة . و في المرحلة الأخيرة من عصر الإقطاع بدأت مؤسسات جديدة تمثلت في النظام الملكي المطلق، تحل محل الكنيسة و أمراء الإقطاع وتهيكلت داخل وحدات اقليمية ذات حدود سياسية محددة و ساد نمط الدولة الاقليمية، و من العوامل الرئيسية التي ساهمت في حدوث ذلك نذكر على الخصوص التطور الاقتصادي و الفكري و الثقافي عموما و بداية نشأة المشاعر الوطنية ثم حركة الإصلاح الديني و هو ما سنعود إليه بعد التعرض إلى مرحلة هامة من التاريخ الفكري و العملي شهدته البشرية توسطت مرحلتَي التاريخ الاغريقي الروماني و الكنيسة من جهة و مرحلة النهضة الاوروبية بداية القرن السادس عشر من جهة أخرى، إنها مرحلة ظهور الاسلام و ما أتى به من أنظمة سياسية و اقتصادية و اجتماعية أثرت تاريخ البشرية لعدة قرون و أثرت الفكر العالمي بعلوم و معارف في جميع الميادين ساعدت على فك الأغلال التي كبلت الطاقات الفكرية في أوروبا في العصور الوسطى عندما احتك الأوروبيون بالمسلمين في الحروب الصليبية و من خلال التبادلات التجارية إلى حد ظهور مدارس تحمل لواء الدعوة إلى التفكير العقلي كما حدث مع أتباع مدرسة ابن رشد اللاتينية و أولئك الذين درسوا الترجمات العربية لأرسطو و ما أضيف إليها من تعليقات .

إنها فترة ازدهار واسعة الزمن غنية بالأفكار و القيم و الوقائع و الانجازات نتيجة لجهود علمية وأخلاقية كبيرة يقفز عليها عبثا بعض الدارسين لتاريخ الفكر الاقتصادي العالمي بدعوى أن القرون الوسطى - القرون الفاصلة بين الفكر اليوناني و الفكر الأوروبي - هي عصور جهل و ظلام و في ذلك انكار للروح العلمية و عنصرية مقبنة تنكر للحضارة الاسلامية اسهاماتها في جميع المجالات ومنها الاقتصاد .

لقد قام دور الدولة في العصر الأول لظهور الإسلام على مبدأ الرعاية و ليس الوصاية، وعلى مبدأ التوجيه و ليس التحكم و الإجبار . و من الناحية المالية كانت الدولة تلتزم بتحصيل مواردها من المصادر

المحددة لها شرعا من أموال الفبيء و الصدقات و الغنائم فتنفقها على المصالح العامة للمجتمع حسب المقاصد الشرعية مع ترتيب للأولويات في تلك المقاصد .

و يمكن القول أن دور الدولة في الاقتصاد في ذلك العهد قد اقتصر على الأمور الأساسية التالية:

1 - الإشراف على حسن سير المعاملات في الأسواق ومراقبتها و محاسبة المخالفين، وهذا هو أساس الحسبة.

2 - العمل على تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع وهذا يقتضي العمل على ضمان الانتفاع بكل الموارد الاقتصادية المتاحة و استغلالها و استخدام كل من العملية الانتاجية وعمارة الأرض وتوجيه الانتاج نحو التنوع حسب الأولويات الشرعية بما يخدم مصالح المجتمع و الاستفادة من الخبرات الفنية المتاحة.

3 - الإشراف على النقود من حيث صكها و المحافظة على قيمة وحدة النقد أي تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد.

كان هذا في العهد الأول للإسلام، أما في القرون الموالية و بعد الانتشار الذي عرفه الإسلام عبر بقاع العالم و ما صاحبه من ازدهار للفكر الإسلامي و ظهور علماء مسلمين كبار، فقد أصبح للفكر الإسلامي أهمية كبرى في خلق تصورات اقتصادية مستمدة من الأخلاق الخاصة بالإسلام، ثم في تبنيه دون عقدة للكثير من التصورات و الأفكار الموروثة عن حكماء اليونان والفرس.

ومع ذلك نجد أن أكثر المؤلفات المختصة في تاريخ الفكر الاقتصادي العالمي تتجاهل النظريات الإسلامية و ما أثبتته من فكر خاص بالمعاملات الاقتصادية، و اقتصر في بحوثها على المجتمعات القديمة و أبرزها النموذج القطاعي و الحربي و التجاري التي عرفتها أوروبا آنذاك، و كأن الفكر محض ظاهرة أوروبية بدأت في المجتمع اليوناني لتنتهي في المجتمعات الغربية صاحبة الحضارة المعاصرة . و في تذكير بهذا القفز على الحقائق التاريخية يقول الدكتور عبد المجيد مزيان في كتابه "النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون" : "إن التجارة العالمية عبر القارات و البحار لم تخلق نتيجة لاكتشاف أمريكا فقط، ولا يمكن أن نعدها ظاهرة محض أوروبية مرتبطة بالرأسمالية التجارية ابتداء من القرن السادس عشر. وإذا كانت نوعيتها و مظاهرها قد بدأت تأخذ صبغة جديدة أكثر عالمية، إبتداء من عصر النهضة الأوروبية فإن جذور هذه العالمية يمكن الوقوف على أبرز صفاتها منذ أقدم العصور، من عصر البحارة الفينيقيين، إلى اليونان، إلى العرب الذين كانت تجارتهم عالمية حقا لأنها تربط ما بين الصين والهند وغانا وبلاد الصقالية وبلاد الأفرنج. وأنه لا يمكن لحضارة يتسع نشاطها الصناعي والتجاري بهذا المقدار أن تكون عديمة التفكير إلى الدرجة التي يظنها معاصرون"⁽⁵⁾

من بإمكانه، على سبيل المثال لا الحصر، أن ينكر بأن آدم سميث استوحى مبادئ نظرية تقسيم العمل من أفكار ابن خلدون الذي نادى قبله بأربعة قرون بضرورة تقسيم العمل في أي مجال من المجالات الاقتصادية سواء كان ذلك في الزراعة أو الصناعة أو الحرف أو حتى في التجارة والتعليم والطب. أو ينكر أن ابن خلدون هو من وضع إطارا متكاملا لنظرية القيمة في ظل تعدد الأنشطة الاقتصادية، و في ظل اقتصاديات السوق التي يحكمها مبدأ الحرية الاقتصادية، و لا سيما أنه اعتبر المعادن النفيسة هي الأساس الذي يحدد قيمة رؤوس الأموال . و بالتالي يمكن القول أن أفكاره تلك وغيرها والتي ظهرت في مجتمع ما قبل الرأسمالية هي التي مهدت لظهور الأفكار الاقتصادية الحرة التي كانت من أهم دعائم النظام الرأسمالي .

ولم يكن ابن خلدون المفكر الوحيد في هذا الميدان بل هناك آخرون و من أشهرهم تلميذه المقرئ الذي سلك مسلكا آخر في تفسير الظواهر الاقتصادية . فإن كان ابن خلدون قد اهتم بتفسير تلك الظواهر من خلال نظرية القيمة، فإن المقرئ قد حاول تفسيرها على أساس نقدي، بمعنى أنه اهتم بدرجة أكبر بالمظهر النقدي للظواهر الاقتصادية و قد يرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية التي كان يمر بها المجتمع الإسلامي في تلك الفترة التي ظهرت فيها أفكار المقرئ .

و رغم بساطة الحياة الاقتصادية في عصر ازدهار الحضارة الإسلامية إذا ما قورنت بالحياة الاقتصادية الحالية وما يميزها من تعقيدات واتساع، فقد قامت الدولة الإسلامية بانتهاج مذهب اقتصادي يعيد النظر في جوهر ما ساد قبلها من معاملات اقتصادية و يربط تلك التعاملات بالقيم العقائدية والأخلاقية التي تميز الإسلام. وتجسيدا لتلك القيم قامت الدولة بتوجيه الحياة الاقتصادية وتنظيمها، ومراقبة استخدام الموارد وحسن استغلالها وكذا حسن توزيع الثروات والمداحيل وحماية الأسواق التجارية وتأمين المنافذ نحو الخارج .

إن الدولة الإسلامية دولة القانون وللمؤسسات، ولا مكان للعشوائية والارتجال فيها، فكل شيء موضوع بقدر، و هناك ضوابط شرعية تضبط علاقة الحاكم بالمحكوم، و تجعل منها كلا متكاملا يتسم بالإنسجام و التوافق بدلا من الصراع و النزاع . فالإسلام لا يتناقض مع الطبيعة البشرية على حرية الملكية الخاصة التي احترامها و حماها و اعتبر التعدي عليها ظلما و جورا، كما أن السماح للقطاع الخاص بالتواجد ليس معناه إعطائه الحرية الكاملة من أجل الاستغلال⁽⁶⁾ .

و إلى اليوم و بعد أكثر من أربعة عشر قرنا من ظهور الإسلام و بعد قرون من صعود و هبوط وأزمات حادة يعرفها النظام الاقتصادي الرأسمالي، يدعوا علماء الغرب إلى ضرورة تطبيق النظام المالي الإسلامي كأفضل حل و في ذلك خير دليل على صلاحية هذا النظام لكل زمان و مكان . يقول الخبير

الفرنسي في القانون و المالية "فرانسوا غيرانجي" في كتابه "المالية الإسلامية" متحدثا عنها : "ظهورها في عالم المال المعاصر يعود إلى سنوات السبعينات و يمكنها معرفة نوع من التقدم السريع في فرنسا إذا ما ذكرنا خطاب وزيرة الاقتصاد الفرنسية، السيدة كريستين لاغارد الذي ألقته يوم 02 جويلية 2008 خلال مأدبة غداء نظمتها جمعية باريس أوروبلاس Paris-Europlace . في هذه المناسبة أعلنت الوزيرة عن نيتها في جعل باريس ساحة كبرى للمالية الإسلامية حتى لا تترك للندن فرصة احتكار هذا النشاط الذي يعرف ذروة التوسع"⁽⁷⁾ .

نعود إلى أوروبا و بالتحديد نهاية القرن الخامس عشر أين بدأ الانتقال إلى مرحلة جديدة من مراحل التحولات السياسية و الاقتصادية أين حلت الأفكار العلمانية (فصل الدين عن الدولة) محل الأفكار الدينية التي سادت في العصور الوسطى، فبدأ الاتجاه نحو تغيرات في الهيكل الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمعات الأوروبية و أصبح من حق الإنسان أن ينتقل و يعمل و يمتلك بحرية تامة وظهرت النزعة الفردية و فكرة المدخرات الفردية التي أدت إلى ظهور الثروات المشروعة و الحق في إقراضها بفائدة بعد أن أباحتها المذاهب المسيحية و ذلك لأول مرة في تاريخها فشجع ذلك معدلات تكوين رأس المال و ظهور أهميته في النشاط الاقتصادي .

كذلك أدت النزعة الاستعمارية و ظهور المستعمرات الإنجليزية والبرتغالية والاسبانية إلى زيادة تدفق المعادن النفيسة إلى أوروبا فتدعم الاقتصاد الرأسمالي الناشئ، و انتشرت الأفكار و المبادئ السياسية والاقتصادية بين الشعوب بفضل انتشار الكلمة بعد ظهور المطابع و الطباعة و النشر و الإعلام و تحرر النظام السياسي من المفاهيم الكنسية و أصبح مجرد نظام يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية . و كان ذلك إيذانا بميلاد الرأسمالية بالمفهوم الحقيقي و لو في مراحل أولى .

في هذه الأجواء الملائمة انتشرت المذاهب الفكرية منادية بتشجيع النشاط التجاري و التنافس على استعمار مناطق جديدة بمحدف فتح أسواق خارجية جديدة لتصريف المنتجات الأوروبية و استغلال الثروات الطبيعية للمستعمرات مما يخفف تكلفة الإنتاج و يوفر مستلزماته، كما شجعت على دعم قوى الدولة بزيادة أرصدها من المعادن النفيسة و تقوية أساطيلها البحرية، و تم الالتفات داخليا إلى تقوية التجارة الداخلية و الإنتاج الزراعي و الصناعي مما يزيد من حجم التبادل التجاري بين المناطق الزراعية والمدن خاصة بعد التحول إلى الاقتصاد النقدي و نزوح العديد من السكان من الريف إلى المدينة مما زاد من الطلب على السلع الاستهلاكية .

كانت تلك بداية لظهور أفكار ومذاهب اقتصادية متعددة ومتسلسلة زمنيا إختلف فيها دور

الدولة اقتصاديا بين التدخل و التراجع والتي يمكن إيجازها فيما يلي من النقاط :

- دور الدولة في الفكر الاقتصادي التجاري :

شهدت هذه الفترة ظهور الدولة الحديثة التي تحكمها مركزية قوية كان هدفها الرئيسي زيادة الثروة عن طريق تجميع الذهب والفضة بإتباع جميع الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف . وتميزت بالاعتقاد الجازم بمزايا وفوائد تدخل الدولة إذ هي الوحيدة القادرة على ترجيح كفة الاعتبارات الاقتصادية للمجتمع بأكمله ضد المصالح الشخصية المتناقضة وفتح أسواق جديدة لتسويق الإنتاج وحماية الاقتصاد الوطني بشكل عام بكل الوسائل، داخليا وخارجيا، وكان الميزان التجاري من وجهة نظر التجار تعبيراً عن مدى قوة الدولة .

- دور الدولة في الفكر الاقتصادي الطبيعي :

نادى الطبيعيون بترك النشاط الاقتصادي حراً دون تدخل الدولة. وقد لخصت سياستهم عبارة أضفى عليها الزمان شهرة تاريخية كبيرة : " دعه يعمل دعه يمر ". وحثتهم في ذلك أن تلك السياسة وحدها هي التي تمكن من تطابق القوانين الطبيعية فتؤدي بذلك إلى تحقيق الخير الذي تكفله هذه القوانين. وأن الدولة مجرد حارس للنظام الطبيعي فلا يسمح لها بالتدخل في شؤون الأفراد إلا على سبيل الاستثناء وفي مجالات محددة كحفظ الأمن الداخلي والخارجي وحماية الملكية الخاصة وتحقيق العدالة بين المواطنين عن طريق التزامهم بتنفيذ ما يرتبطون به من عقود وفقاً للقوانين الموضوعة والقيام بالمشروعات الكبرى المدعمة للنشاط الاقتصادي كإقامة السدود وشق الطرق وبناء الجسور وغيرها من مشاريع البنية التحتية وكذا القيام بمهام التعليم والصحة وما شابهها .

غير أن المفهوم الذي أعطي لعبارة "دعه يعمل" عرفت تطورات ملحوظة مع مرور الزمن. فبالنسبة لبعض المؤلفين "دعه يعمل" هي ببساطة مرادفة لمعنى الفوضى. وأكملوا العبارة بالشكل التالي: "دعه يعمل فالعالم يسير من تلقاء نفسه". واستعملت العبارة للإشارة ببساطة كتفضيل للمنشأة الخاصة . فبالنسبة للفيلسوف المؤمن بمذهب التطور: هرير سبانسر، بالعكس، يرى أن المجتمع هو عبارة عن آلة معقدة على الحكومة حفظ توازنها "فكل شيء في الطبيعة له قوانينه" و أن مبدأ "دعه يعمل" يفرض وجود الدولة الحارسة⁽⁸⁾ .

- دور الدولة في الفكر الكلاسيكي :

أجمع مفكرو هذه المدرسة و من أشهرهم آدم سميث ومالتس وريكاردو ومل وساي على مبدأ سيادة الحرية الاقتصادية وحصروا دور الدولة في القيام ببعض الوظائف كالدفاع الخارجي والأمن الداخلي والعدالة و القيام ببعض الخدمات الأساسية التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها بحكم انخفاض أو انعدام الملكية فيها . و بحكم توسع الأسواق الخارجية و تزايد دور المجالات الحيوية الاقتصادية الخارجية

للدولة في مجال حماية منافذ تصريف سلعتها وخدماتها و السيطرة على مناطق حصولها على المواد الأولية و الأيدي العاملة المنخفضة الأجر، حدث نوع من إعادة ترتيب دور الدولة على المستوى التطبيقي إذ تقلص دور الدولة الاقتصادي على المستوى الداخلي، بحكم انهماكها في السيطرة الاقتصادية و العسكرية و السياسية على المستوى الخارجي (9).

ولكن بظهور التطورات الاقتصادية الداخلية و مستجدات العلاقات الاقتصادية الخارجية، ثبت فشل آلية السوق لوحدها، و عدم قدرتها على سد الفراغ الذي تركته الدولة على المستوى الداخلي في ميدان تخصيص الموارد و حسن استغلالها، و توزيع الثروات و المدخيل بشكل عادل، فأدت الحرية الاقتصادية للأسواق غير الموجهة إلى حدوث أزمات كبيرة و أشهرها أزمة الكساد الاقتصادي الكبير 1929-1932م، و عجز الفكر الكلاسيكي على إعطاء تفسير واضح لتلك الازمات و إيجاد حلول ناجعة، و لم تعد أدوات سياسته الاقتصادية قادرة على التخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية، فكانت هذه الأوضاع هي البداية لظهور فكر مدرسة جديدة على أنقاض المدرسة الكلاسيكية (10).

- دور الدولة في الفكر الاقتصادي الكينزي :

أدى عجز النظرية الكلاسيكية على مواجهة مشكلات الاقتصادات القوية خاصة الأزمة المالية العالمية الشاملة أو أزمة الكساد العالمي لسنة 1929 إلى ظهور مجموعة من الأفكار الاقتصادية تنتقد أفكار الكلاسيكيين و المناداة بتدخل الدولة لمواجهة الأزمة، و كان على رأس أصحاب تلك الأفكار الاقتصادي "جون مينارد كينز" الذي أعطى تحليلا جديدا للظواهر الاقتصادية ألا و هو التحليل الكلي أي التركيز على المجاميع الكلية عكس النظرية الكلاسيكية التي اهتمت فقط بمشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية .

لقد رفض "كينز" الاعتراف بما جاءت به النظرية الكلاسيكية بأن الفرد، و هو يحقق مصلحته الخاصة لا يضر مصالح الآخرين، كما رأى أن تدخل الدولة عند الضرورة لتحقيق التوظيف الكامل عن طريق خلق طلب كاف لمعادلة الزيادة في الانتاج و تهيئة البيئة و الظروف اللازمة لتحقيق التوازن شيء ضروري و لازم (11).

و توافقت التجربة التطبيقية للسياسة الكينزية مع التطورات الاقتصادية العالمية و أهمها نشأة الدولة الاشتراكية و قيامها على أساس يخالف أسس النظام الرأسمالي، و تلعب الدولة فيه دورا محوريا في مجال التنظيم والتخطيط، و في ميدان الاستثمار و الإنتاج و الاستهلاك عن طريق قطاع عام قوي، هذا من جهة . و من جهة أخرى نجد الدمار الكبير الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، و الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتمكن اليد "الخفية السوقية" بإعادة إعمارها و بنائه، الأمر الذي يستدعي تدخلا

محوريا من قبل الدولة ضمن خطة للتعمير و التنمية . إضافة إلى كل ذلك انحسار حركة الاستعمار وتنامي المد التحريري لمعظم البلدان التي كانت تحت السيطرة الاستعمارية و تبنيها لسياسات معادية للرأسمالية التي تآكل مجالها الحيوي الاقتصادي و السياسي على المستوى الخارجي (12) .

إلا أن إسناد دور متعظم للدولة لتحسين كفاءة السوق و التخفيف من الانحرافات التوزيعية وانعكاساتها الاجتماعية إضافة إلى المهام التقليدية التي ظلت تمارسها كالأمن والدفاع و العدالة والتعليم والصحة و المحافظة على قوة العمل، كل ذلك أدى إلى تنامي الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وعجزت المدرسة الكينزية عن تفسير احفاق الدولة في إعادة التوازنات المطلوبة رغم تدخلها القوي، وفقدت بذلك الأفكار الاقتصادية الكينزية للدولة فعاليتها التطبيقية و كفاءتها الميدانية .

- دور الدولة في الفكر الاقتصادي الماركسي :

ساهمت التحولات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي عرفتها أوروبا بعد الثورة الصناعية في ظهور طبقة اجتماعية تضررت من انتقال المجتمع الأوروبي من مرحلة الإقطاع إلى المرحلة الرأسمالية الصناعية و هي الطبقة العاملة فتشكلت حركات ثورية من بين صفوفها صاحبها بروز نظريات فكرية فلسفية راحت تساهم في بلورة هوية تلك الطبقة و في تعرية و انتقاد ممارسات النظام الرأسمالي في استغلاله للعمال بطول ساعات العمل و قساوة ظروف القيام به و ضعف الأجور و اتساع رقعة الفقر .

جاء على رأس تلك النظريات و الافكار الفكر الماركسي نسبة لماركس الذي حَمَل النظام الرأسمالي مسؤولية ذلك الاستغلال و دعى إلى التخلي عنه و التحول إلى النظام الاشتراكي الذي أضحت فيه الدولة جهاز سيطرة نخبوية تمارس وصايتها على المجتمع بإسـم حماية الطبقة الشغيلة و رعاية مصالح العمال عن طريق التحكم في السياسة و الاقتصاد و المجتمع فاصبحت هي المقاول و المنتج و الموزع و المشغل فحلت محل السوق و محل القطاع الخاص، و تحملت لوحدها مسؤولية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فلم يعد دورها قاصرا على توفير الأمن في الداخل و الخارج و ضمان استقرار الإطار القانوني للنشاط الاقتصادي، بل أصبحت الدولة مسؤولة أيضا عن توفير قدر من الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين و ضمان تحقيق درجة أكبر من العدالة و المساواة بينهم، و ذلك بحماية مستوى النشاط الاقتصادي والعمالة و دفع التنمية الاقتصادية عن طريق خلق الاستثمار والتصنيع من خلال وضع الخطط الاقتصادية في شكل مخططات رباعية وخماسية تحدد الاهداف التي ينبغي الوصول إليها وبيان الوسائل و الأساليب التي تضمن تحقيقها .

لما ازدادت الدولة الاشتراكية توسعا و تضخما، خلافا لمعتقد منظريها الذين كانوا يرون بأنها سائرة إلى الزوال في مرحلة الشيوعية، زادت بيروقراطيتها السياسية و الاقتصادية تحكما في السلطة و الثروة

بواسطة فئة محدودة من السكان واصبحت تمارس شتى أنواع الاستغلال و الوصاية باسم المصلحة العليا للدولة الاشتراكية فبدأ الضعف ينتشر كمرض العضال و بدأ الأداء المؤسساتي يتدهور على جميع المستويات و في جميع القطاعات و أصبحت الدولة عاجزة عن التحكم في حركية الحياة الاقتصادية والاجتماعية فانهارت تحت ضغط الواقع المعيشي للمجتمع .

- دور الدولة الفكر الليبرالي الحديث :

موازاة مع بدأ انخيار الاتحاد السوفياتي و النظام الاشتراكي ككل و اخفاق مسيرة التنمية في الدول التي تبنت ذلك النظام و منها الدول النامية، راح الفكر الليبرالي يتجدد عبر تياراته العديدة، و التي تشترك جميعها في التركيز على تحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية و حصر تدخلها في أدنى الحدود . و من أهم تيارات الفكر الليبرالي الحديث نذكر :

- تيار المدرسة النقدية .

- تيار المدرسة التقليدية الحديثة .

- تيار المدرسة الحرة و الحرية الحديثة .

- نظرية رأس المال البشري و نظرية الاختيار العام .

و عملت جميعها على تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية الى الحدود الدنيا عن طريق سياسات خصوصية القطاع العام، و إعادة النظر في الحماية الاجتماعية و تخفيض الالتزامات الاجبارية والاقتصاد في النفقات العامة، و إعطاء الدور الحيوي للقطاع الخاص، و تحرير الأسواق النقدية والمالية وتوازنتها على حساب التوازنات الاجتماعية و الاقتصادية .

و هكذا عادت الفكرة المركزية في الليبرالية -التي تعتبر ان من شأن السوق لوحدها فقط، و بدون تدخل أي جهة أخرى، أن تؤمن توزيع الثروات والخدمات، وتوفير الاستثمار والتنمية- إلى البروز وبوسائل أحدث وأقوى وأوسع ومنها الشركات الاقتصادية الكبرى تدعمها بعض الحكومات كما حدث في بريطانيا في ظل حكومة المحافظين بقيادة تاشر عام 1979 م، ثم في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1980 م بقيادة الرئيس ريغان فكانا أول من اعتمد السياسات الاستراتيجية لليبرالية الجديدة كمنهج اقتصادي. و كان من أهم المحاور في تلك الاستراتيجية :

- تحرير الاسعار من أي ضوابط خارجة عن حرية السوق و معادلة العرض و الطلب بما في ذلك

اسعار الخدمات كالتهليم و الصحة و النقل و غيرها .

- تعميم الخصخصة عن طريق نقل ملكية المؤسسات الانتاجية من القطاع العام إلى القطاع الخاص حتى ولتطلب تعديلات دستورية تسمح بإلغاء ملكية المجتمع كتلك الخاصة بالثروات الجوفية والأموال العامة .

- إعادة النظر في دور الدولة ويتم ذلك عن طريق إلغاء دورها في الالتزام بمهامها الاجتماعية والاقتصادية كتخفيض أو إلغاء المساعدات والإعانات للمواطنين ورفع الحماية الاجتماعية عنهم وتفكيك أو إزالة المؤسسات والقوانين التي تنظم شروط العمل (مدة ساعات العمل، الحد الأدنى للأجور، ظروف العمل...) وتلك التي تنظم وتراقب اجازات الاستثمار وشروطه وحماية الثروات العامة والبيئة، والحماية الجمركية وغيرها . وبالإجمال التخلص من كل السياسات التي تعيق حرية الأسواق وتوسيعها وتطويرها. ويبقى على الدولة فقط تأمين البنية التحتية التي تدعم حركة السوق كالطرق والمطارات والمرافئ داخليا أو إعادة احتواء أسواق السلع والخدمات، وأسواق المواد الأولية والطاقة خارجيا .

عودة الفكرة المركزية في الليبرالية، التي تعتبر أن من شأن السوق لوحدها ضمان الازدهار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي أصدمت من جديد وبقوة بعواقب الفراغ الذي شكله غياب الدولة، وقد تلخص الأرقام التي أوردها الوزير السابق ورئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي محمد الصالح منتوري في تقديمه لكتاب : " العولة : الأمل أو الفوضى ؟ " Mondialisation : l'espérance ou le chaos " لمؤلفه شمس الدين شيتور، ما وصل إليه حال الاقتصاد العالمي من اختلال متعدد الأوجه لم يكن العالم يوما أكثر غنا مما هو عليه اليوم ولا التقدم العلمي أكثر ترقية للبشرية . لكن مقابل ذلك لم تكن الثروات يوما أسوأ توزيعا سواء داخل الامة الواحدة أو بين الأمم عما هي عليه اليوم . إن 20% من سكان العالم الذين يعيشون في البلدان الأكثر ثراء يتقاسمون 86% من الناتج المحلي الخام عالميا و82% من أسواق التصدير و68% من الاستثمار الخارجي المباشر . وأن الشركات المتعددة الجنسيات تبسط بلا شفقة سلطتها على الكرة الأرضية مولدة انتقالا ضخما لثروات العمل نحو رأس المال ومن الجنوب نحو الشمال .

وبلغت الأموال التي تسيطر عليها صناعات المعاشات الأمريكية وشركات التأمين وحدها 21 ألف مليار دولار وهو ما يفوق قمة الناتج المحلي الخام لمجموع الدول المصنعة⁽¹³⁾ .

موقع الدولة من الأزمات الاقتصادية والمالية :

ليست الازمات الاقتصادية عامة و المالية خاصة بالظاهرة الجديدة في عالم الاقتصاد بشكل عام والاقتصاد الرأسمالي على الخصوص، فقد عانى العالم منها على مر العصور و إن أخذت أشكالاً و ظروفاً وعواقب مختلفة، و من أشهر تلك الازمات يمكن التذكير بما يلي :

- أزمة السندات لأجل (1637م) و التي عرفتها أوروبا نتيجة المضاربة و ما تبعها من انخفاض للأسعار فجأة و إفلاس المضاربين .

- أزمة انهيار الأسهم (1720م) و التي تكررت في نفس العام مرتين و عرفت انهيار أسهم الشركات التي كانت تستغل موارد العالم الجديد.

- الأزمة النقدية لدى البنوك (1797م) أين تعرض بنك إنجلترا إلى انحصار في احتياطي النقد فلجأ إلى تعليق التخليص نقداً مما خلق ذعراً لدى الزبائن من العامة و لدى الشركات دفعهم الى سحب مدخراتهم و ودائعهم و ارباحهم فنتج عن ذلك إفلاس جماعي .

- أزمة البنوك (1810م) و نتجت عن حصار نابليون لإنجلترا مما أدى الى سقوط الائتمان بما نتيجة عدم قدرتها على تحصيل حقوقها على شركات جنوب أمريكا بسبب ذلك الحصار فحدثت أزمة سيولة و بطالة .

- أزمة البنوك (1819م) : و يعرف بأنها أول أزمة مالية تعرفها الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة حرب عام 1812م و ما تبعها من سياسة تقشف فرضها البنك المركزي الأمريكي .

- أزمة الأسهم (1825م) : و كان سببها المضاربة الشديدة على الاستثمارات في أمريكا اللاتينية خاصة في مجال البنوك و التأمينات و غيرها، مما أدى إلى انخفاض قيمة الأسهم بشدة في بورصة لندن فأفلست تلك البنوك و المؤسسات .

- أزمة انهيار الأسهم و البنوك (1836م) و هي أول أزمة تمس سوق العقار بأمريكا وجاءت بعد قرار الرئيس الأمريكي أندرو جاكسون باشتراط بيع الاراضي مقابل معادن ثمينة مما أدى إلى ضربة قاضية للمضاربة في سوق العقار و انهيار البورصة .

- أزمة الكساد الكبير (1922م - 1933م) : ولعلها أقوى أزمة اقتصادية عرفها العالم وأدت إلى اختفاء مالا يقل عن نصف عدد البنوك الأمريكية وتسبب في زعزعة الاستقرار في الاقتصاد الرأسمالي بشكل عام و كشفت عن حقيقة الممارسات غير القانونية ولا الأخلاقية في السوق الدولية .

- أزمة الصدمة النفطية (1973م - 1974م) و حدثت بسبب القرار التاريخي للدول العربية بخفض إنتاج النفط كسلاح في حربها مع اسرائيل و حلفائها، وتسبب ذلك في انهيار سوق الأسهم الأمريكية و ما تلاه من تأثير على جميع أسواق الأسهم الرئيسية في العالم فارتفعت أسعار المواد الغذائية وتخلت أمريكا عن قاعدة التبادل بالدولار .

- أزمة الديون البنكية (1982م) : و كانت نتيجة لتراكم ديون الدول النامية نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات منذ عام 1973م و الاستدانة مقابل فوائد مرتفعة و على مدى قصير بغرض تغطية العجز في ميزان المدفوعات بدل استغلال تلك القروض في مشاريع استثمارية .

- أزمة انهيار سوقى السندات الحكومية و الأسهم (1987م) : و السبب انخفاض قيمة الدولار و بالتالي ارتفاع سعر الفائدة تدريجيا إلى أن بلغ (400 نقطة) فحدث انهيار في بورصة الاسهم في يوم واحد مما استدعى تدخل البنك المركزي الامريكى .

كما شهدت العشرية الاخيرة من القرن الماضي توالي الأزمات الاقتصادية ومنها: أزمة المحروقات (1990م) بسبب تدخل العراق في الكويت، وأزمة النظام النقدي الأوروبي (1992م)، و أزمة المكسيك الاقتصادية (1994م) و تدخل أمريكا لانقاذه منها، ثم أزمة الاقتصادات الآسيوية (1997م) التي مست بالخصوص دول شرق آسيا عندما عجزت المصارف عن مواصلة الاقراض لتغطية حاجيات الاستثمار الاجنبي في تلك البلدان، كما عرفت نفس العشرية و لأول مرة أطول أزمة اقتصادية يعرفها تاريخ روسيا منذ عقود و ذلك بسبب انهيار حجم الموارد النفطية التي تمثل العمود الفقري للاقتصاد الروسي و بالتالي انخفاض قيمة العملة و حدوث أزمة مالية حادة أثرت سلبا على الاقتصاد الروسي .

أما بداية القرن الواحد و العشرين فعرفت منذ عامها الأول ظهور الأزمات الاقتصادية والمالية وكانت اولها أزمة الاسهم عبر الانترنت (2000م) أو ما سمي بأزمة "الدوت كوم" حيث أقبلت المؤسسات على البيع عن طريق الانترنت بشكل غير مؤسس و مؤمن تكنولوجيا مما سمح بالتلاعب في حسابات الشركات و تقديم توقعات وهمية عن قدرة الانترنت في احداث نمو اقتصادي حقيقي فأنهت معظم تلك الشركات . و في العام الموالي عرف العالم أزمة الخطر النظامي (2001م) التي جاءت اعقاب احداث الحادي عشر سبتمبر من نفس العام عندما انهت الكثير من فروع الاسواق المالية عبر العالم، إضافة إلى تدمير شبكة الاتصال الحيوية (أنظمة المقاصة على الخصوص)، فما كان هنالك من حل سوى تدخل البنك المركزي الامريكى لتوفير السيولة الضرورية للبنوك المتضررة طيلة اسبوع كامل و مثله قام البنك المركزي الاوروي بتقديم أكثر من 130 مليار يورو للبنوك الاوروبية المتضررة حفاظا على عدم إهيارها .

أما أكبر الازمات المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي بداية هذا القرن، و لو بدرجات متفاوتة، فكانت تلك التي عرفت بأزمة الرهن العقاري (2008م). اذ اعتبرها الخبراء و المختصون اسوأ الازمات التي مر بها الاقتصاد العالمي منذ سنوات الثلاثينيات و اخطرها في تاريخ الازمات المالية و الدليل عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها و التخفيف من آثارها الواسعة بشكل سريع وفعال. وقد تسببت تلك الازمة في اخميار كبير للاقتصاد والبورصات العالمية و انهارت كبريات البنوك منها 19 بنكا في امريكا وحدها و امتد اثر تلك الازمة الى باقي دول العالم في اوروبا و آسيا و الخليج العربي و كل الدول النامية التي لها ارتباط بالاقتصاد الأمريكي فتحولت من ازمة مالية صرفة الى ازمة اقتصادية كونية .

أما حقيقة الازمة من جانبها المالي فهي ناجمة عن التوسع الكبير في الاصول المالية على نحو مستقل مما يحدث في الاقتصاد العيني اذ اسرفت المؤسسات المالية في اصدار اصول مالية تتجاوز بشكل كبير جدا حاجة الاقتصاد العيني.

بعد ان جئنا على ذكر اشهر الازمات الاقتصادية و المالية التي عرفها العالم عبر تاريخه الحديث والمعاصر، نعود إلى البحث عن موقع الدولة من تلك الازمات و كيف كان دورها الحاسم في انقاذ الاقتصاد العالمي، و كمثال أوفى عن الموضوع سنستعرض ما حدث عند وقوع أكبر ازميتين اقتصاديتين و ماليتين في الثلث الاول من القرن الماضي (الكساد الكبير 1929م) و في العشرة الاولى من القرن الحالي (أزمة الرهن العقاري 2008م) .

لقد كان لضغط الاحداث التي صاحبت الكساد الكبير اثرا كبيرا على الافكار الاقتصادية واصبح للطلب على مراجعة افكار الطبيعيين و الكلاسيكيين فيما تعلق بالدور الاقتصادي للدولة مصداقية يصعب انكارها و حق لكينز، الذي نادى بضرورة التدخل الواسع لدولة في المجال الاقتصادي، أن يرفض المفهوم الكلاسيكي الذي ساد منذ عهد آدم سميث، القائل بان التشغيل الكامل مضمون تلقائيا، وأن يقول "بأنه ليس بوسع اقتصاديات السوق الحرة المحافظة على التشغيل الكامل والازدهار في جميع الاوقات، فقد تتردى تلك الاقتصاديات في حالات الكساد، و تظل فيها فترات طويلة، ومن غير الممكن خلال الاجل الطويل ان يتمكن اقتصاد السوق من القضاء على هذا الكساد، ومن هنا جاء اقتراح كينز بوجود اضطلاع الحكومة بدور هام في إزالة نقص الطلب من خلال التحويل بالعجز بهدف إصلاح الكساد⁽¹⁴⁾.

لقد تجسدت تلك الافكار الاقتصادية ميدانيا اذ زاد تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في البلدان الرأسمالية الاكثر تحفظا على مبدأ تدخل الدولة واصبحت تمتلك الكثير من الصناعات الهامة والاستراتيجية وازداد الانفاق العام الموجه للحاجيات الاساسية للمجتمع كالتعليم والصحة والسكن

و الضمان الاجتماعي، كما زاد دعم المواد التموينية الأساسية تجاه الفئات الاجتماعية محدودة الدخل، وكذا تم دعم الاستثمار في مجال المنشآت القاعدية والصناعات الحربية، وبشكل عام قفز الانفاق العام الى ما يقارب الـ 50% من الناتج المحلي في كل من المانيا والمجلترا والـ 36% في الولايات المتحدة الامريكية والـ 30% في اليابان .

وهكذا، و بوضوح، لم يعد النظام الرأسمالي الحر قادرا على حماية الاقتصاد فوجب تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية عن طريق مخططات توجيهية من بينها الخطة الجديدة (new deal) التي وضعها الرئيس الامريكى روزفلت .

و بدورها تأثرت دول العالم الثالث بالفلسفة الكينزية، حيث ظهرت نظريات للتنمية تعطي للتدخل الحكومي في المجال الاقتصادي دورا قياديا لمواجهة التخلف و تحقيق النمو الاقتصادي⁽¹⁵⁾ .

أما فيما يتعلق بازمة الرهن العقاري و تداعياتها على الافكار الاقتصادية الليبرالية الراضة لتدخل الدولة فقد جاءت قاصمة لظهر تلك الافكار المنحازة دوما ضد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. ففي غياب الدور الرقابي للدولة حدث التوسع الكبير في الاصول المالية على نحو منفصل عما يحدث في الاقتصاد العيني بفعل الاسراف في اصدار الاصول المالية من طرف المؤسسات المالية باكثر من حاجة الاقتصاد العيني بالأضعاف .

فإذا كانت اتفاقية الرقابة على البنوك (بازل 1995) تضبط حدود التوسع في الاقراض بان لا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك للبنك و احتياطه (او ما يعرف بالرافعة المالية) و يتم مراقبة احترام ذلك من طرف البنوك المركزية على البنوك التجارية، فإن ما يعرف ببنوك الاستثمار في الولايات المتحدة الامريكية لم تكن تخضع لرقابة البنك المركزي .

من هنا توسعت بعض هذه البنوك في الاقراض لأكثر من ستين ضعفا من حجم رؤوس أموالها كما في حالة UBS، وقد تفاعلت نذر الازمة من خلال سوق عمليات مقايضة البنوك و تجارة المشتقات المالية، أي إصدار أسهم وسندات وأوراق مالية أخرى مدعومة بالرهانات العقارية كشكل من أشكال الضمان أو التأمين على الديون المتعثرة و غير محققة السداد و هو ما أدى إلى أن ابتعدت القيمة الورقية للعقارات عن القيمة الحقيقية لها، و قيمة الأوراق المثلثة للرهون العقارية أخذت أيضا تتباعد عن القدرة الحقيقية للمقترضين، و بدأ الانهيار الحقيقي مع إفلاس بنك بيرستينز⁽¹⁶⁾ .

و هكذا و في ظل انعدام الرقابة على تلك المؤسسات المالية، أدى الحال إلى حدوث الازمة المالية الاكثر خطورة يشهدها العالم و لعل ما زادها تعقيدا و انتشارا ذلك التداخل بين المؤسسات المالية بين مختلف الدول بفعل العولمة المالية فعم الوباء كافة الاقتصاد العالمي .

صرح المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي سابقا (دومينيك ستراوس) بقوله أن الازمة ناتجة عن تقصير رقابي و تنظيمي في الدول المتقدمة اقتصاديا و اخفاق في آليات و انضباط الاسواق، كما أكد ذلك بوضوح الرئيس الفرنسي السابق "ساركوزي" عندما صرح بأن نموذجا من الرأسمالية قد انتهى و لعل الحل هو تنشيط دور الدولة كمنظم و مراقب للسوق⁽¹⁷⁾.

وإذا كان هذا ما توصل إليه أهل العقد و الحل، من حراس الهيئات المالية و من كبار سياسيي الغرب الرأسمالي، من حقيقة صادمة لا سبيل لإخفائها و ضرورة مواجهتها بأي نوع من الحلول و بإعادة الاعتبار لدور الدولة و لو على مضض، فالأحرى بنا كمتابعين و باحثين عن الحل الناجع و المنصف أن نبرز من جديد الرأي الآخر الذي ظل يؤكد إلزامية تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل دائم و مستمر ولو بإختلافات في الرأي فيما يتعلق بحدود و أدوات ذلك التدخل الذي لا بد منه .

دور الدولة في مواجهة الأزمات الاقتصادية و المالية :

يجمع الخبراء و المحللون على أن وقوع الأزمات المالية الحديثة و ما أفرزته من كوارث اقتصادية كونية مرتبط ارتباطا شديدا بالانفلات التام في عالم المال لما خارج عن نطاق القواعد و النظم المتعارف عليها عبر قرون من الزمن، و أن ذلك ما كان ليقع لولا قبول دول مهيمنة على الاقتصاد العالمي بتغييب سلطات الرقابة و المتابعة و تعطيلها، كأجهزة تابعة لسلطة الدولة، عن أداء عملها تجاه المؤسسات والشركات المالية و سلوكياتها الاستغلالية المنفلتة من كل القيود القانونية و الأخلاقية . متحججة كعادتها بأن الأسواق تملك "فوتها الخفية" القادرة على تصويب أو تصحيح الازمات مهما اشتدت حدتها لكن و في تناقض صارخ مع مبادئها الاقتصادية الرأسمالية، التزمت تلك الدول ذاتها بتحمل أعباء تلك الازمات، و من مال دافع الضرائب دون غيره، وراحت تضخ المبالغ الخيالية بالملايير من الدولارات والأوروات فلجأت على سبيل المثال، الحكومة الأمريكية للتدخل القوي و المباشر في الاقتصاد و خصصت ما قيمته 700 مليار دولار لانقاذ القطاع المصرفي و الاستحواذ على المشروعات المنهارة ومساعدة المشروعات المتعثرة . و صرح وزير الخزانة الامريكية "هني بولسون" بأن التدخل غير المسبوق والشامل للحكومة يعتبر الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون انهيار الاقتصاد الأمريكي، و حتى لا تؤدي الديون المدومة إلى انهيار النظام المالي⁽¹⁸⁾ .

بل لم يكن أمام بعض الدول من وسيلة لإنقاذ النظام المصرفي سوى تأميم البنوك المعرضة للانهيار تأميما كليا و لو بشكل مؤقت قصد إعادة هيكلتها ثم إعادة بيعه إلى القطاع الخاص و في ذلك خضوع لاعتبارات فرضها الواقع و ليس لقناعة مذهبية جديدة . و هكذا أتمت الحكومة البريطانية بنك Northern Rock المتخصص في التمويل العقاري عندما كان مهددا بالإفلاس و وضعته في القطاع العام

على أن يعود إلى القطاع الخاص حين تستقر الاسواق المالية، أما الحكومة الألمانية فصادقت على مشروع Hypo Real يسمح للدولة باللجوء إلى نزع ملكية المساهمين مقابل تعويض عن أسهمهم في بنك State المتخصص في التمويل العقاري عندما تعرض للاختيار تحت وطأة الأزمة المالية العالمية لعام 2008 . كما لجأت بعض الدول إلى شراء الأصول المتعثرة أو السامة actifs toxiques كوسيلة لضخ أموال عامة إلى البنوك المهددة بالإفلاس تجاوزت قيمتها 250 مليار دولار . بل وصل الحال ببعض الدول إلى التوجه إلى تملك أسهم تلك البنوك جزئياً مقابل التشديد على شروط تقديم تلك الأموال و فرض حق الرقابة على استخدامها وإلزام البنوك بتخفيف الائتمان والمشاركة في إعادة تمويل القروض .

و في نفس السياق الداعم لمواجهة الأزمات قامت العديد من الدول بتقديم ضمانات للقروض بين المؤسسات المالية، فمثلا في أمريكا أصبح صندوق تأمين الودائع FDIC (Federal Deposit Insurance Corporation) يقوم بضمان البنوك الأمريكية حتى حدود 1400 دولار لمدة ثلاث سنوات كحد أقصى .

كما قامت عدد من الدول بإعداد خطط لدفع الاقتصاد و تجنبه مخاطر الكساد الطويل كما حدث في خطتين متتاليتين في ألمانيا نوفمبر 2008 و فيفري 2009، كما أن فرنسا قامت بتعيين مسؤول بدرجة وزير (ministre de relance) لدى رئيس الوزراء من أجل متابعة خطة دفع الاقتصاد (19) .

و ركزت تلك الخطط على : (20)

- دفع مساعدات نقدية مباشرة لبعض الطبقات الاجتماعية الهشة لحمايتها و دفعها للإنفاق رغم بعض الاعتراضات خوفا من اللجوء إلى إدخارها بدل إنفاقها .

- تخفيض الضرائب للأفراد و المشروعات على أمل أن يزيد ذلك في حجم الاستهلاك و بالتالي زيادة الانتاج .

- زيادة قيمة الاستثمارات في مجال البنية الأساسية و المشروعات الكبرى بغرض زيادة الإنفاق العام في مجال الاستثمارات العامة و دعم الأنشطة الاقتصادية .

- دعم صناعة السيارات كونه قطاع هام متأثر كثيرا بالأزمات المالية الأخيرة، إذ وضعت خطة لإنقاذ شركات صناعة السيارات على شكل قروض عاجلة تبلغ قيمتها 17.4 مليار دولار. وقد اقترنت الخطة بضرورة قيام شركات السيارات بإعادة هيكلة نفسها في مشروعات قادرة على الاستمرار .

خلاصة القول أن الأزمات الاقتصادية و المالية العالمية كشفت، أكثر من مرة، التناقض الواضح بين ما يقال عن حرية السوق و آلياته المنظمة للفعل الاقتصادي و ما تلجأ إليه الدولة من حلول مناقضة

حماية للاقتصاد ذاته عن طريق ضخ رؤوس الأموال و تخفيض أسعار الفائدة على القروض وتأمين البنوك والمؤسسات المالية لمنعها من الانهيار وشراء الأسهم لإنقاذ أسواق المال من الانهيار أيضا والتأمين على الودائع وإنشاء صناديق سيادية قصد شراء حصص في الشركات المعرضة للانهيار . وكل تلك الاجراءات هي إعلان صريح عن عودة واسعة وعميقة لدور الدولة في الاقتصاد .

الخاتمة :

الحقيقة الثابتة تاريخيا أن كبرى الانجازات الاقتصادية الرأسمالية المنجزة في أوروبا بين القرنين السادس عشر و العشرين تمت إما بدعم من الدولة للمؤسسات الصناعية الرأسمالية أو كجزء مباشر من مؤسسات الدولة حين امتزجت مصالح التنمية الصناعية و التراكم المالي مع الحروب و اجتياح القارات ونهب مواردها و صبها في مختلف تلك الصناعات . و لم تنفرد المؤسسات الصناعية الرأسمالية بمختلف مجالات الانتاج إلا ببروز الدولة الجديدة باسم الولايات المتحدة الأمريكية المستقلة عن بريطانيا و ريادةها للعالم مبشرة بنشوء رأسمالية تحمل التجديد في كل مناحي الحياة و تسمح للأفراد و المؤسسات الاقتصادية والمالية باكتساح ساحة الاقتصاد و المال بدون حدود و لا قيوفٍ يَبْتَدُ الدولة و غابت معها ممارسة أهم وظائفها و هي الرقابة على الأسواق و التطبيق السليم للمعايير الرقابية على الإقراض فكان ذلك إيذانا بإضعاف سلطة الدولة و حكم القانون و منحا لفرصة سطو الشركات العالمية و المؤسسات المصرفية الكبرى على الاقتصاد العالمي بطرق غير قانونية كرسست كل اشكال الفساد المناقضة لأبجديات علم الاقتصاد و تطبيقاته المشروعة و السليمة بشكل يوحي بأن سيطرة مفاهيم و مبادئ و إرادة المجتمع ومركز الحكم فيه و هو الدولة قد زال أو يكاد .

أما الحقيقة الماثلة أمامنا اليوم فهي أن غياب أو تغييب دور الدولة في الاقتصاد و ما تسبب فيه من كوارث مست الاقتصاد العالمي بكامله و الدول بكاملها، و لو بدرجات متفاوتة، لم يجد المتسببون فيه من سبيل للمواجهة سوى اللجوء إلى الدولة المغيبة ذاتها، فتم بعثها إلى الحياة كلاعب مركزي وحيد يمكنه إنقاذ الوضع لكن دون إعطاء تفسير عقلائي يمكن قبوله و لا ضمانات بأن لا تتكرر نفس الممارسات الخاطئة على يد نفس الأطراف التي تسيطر على مصادر القرار في توجيه الاقتصاد العالمي بما يخدم مصالحها و فقط، و هي الأقلية في المجتمع، كما تسيطر أيضا على قرار تدخل الدولة لإصلاح مخلفات الأزمات بمال دافعي الضرائب الذين يمثلون غالبية المجتمع .

و في غياب الإرادة، التي يلجمها التعصب، في التقرب من قواعد النظام الاقتصادي الاسلامي للتعرف على مزاياه و الحلول الناجعة التي يضعها لحل المشاكل الاقتصادية و المالية، رغم النداءات المختلفة للكثير من مفكري الغرب من سياسيين و اقتصاديين محايدين و الداعية إلى تطبيق الكثير من

قواعد النظام الاقتصادي الاسلامي خاصة في شقه المالي بعد وقوع أزمة 2008، تبقى الاستجابة للنداءات المطالبة بإعادة النظر كلياً في آليات النظام المالي العالمي السائدة منذ منتصف القرن العشرين، وإيجاد آليات جديدة تتناسب مع الواقع الذي أصبح يعيشه العالم المعاصر خاصة في ظل العولمة وما أفرزته من تغييرات في موازين القوة الاقتصادية بين القوى القديمة وتلك الصاعدة، تبقى الأمل الوحيد لاستقرار اقتصادي و سياسي و أممي للعالم و لو إلى حين .

الهوامش والمراجع:

(1)- هارولد لاسكي، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة عز الدين محمد حسين ، مؤسسة سجل العرب، القاهرة 1965، ص 15-16.

(2)- عبد الكريم أحمد يحوث في تاريخ النظرية السياسية ، معهد البحوث والدراسات العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1973 ص 10.

(3)- فضل الله محمد اسماعيل، الدولة المثالية: بين الفكر الإغريقي والفكر الإسلامي ، دار الجامعة الجديدة، 2008، ص 139.

(4)- علي عبد المعطي، الفكر السياسي الغربي دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 1981، ص 67.

(5)- عبد المجيد ميزان النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر.

(6)- رفيقة حروش، الاقتصاد السياسي، دار الأمة، الجزائر 2011، ص 281.

(7) – François Guéranger . Finance islamique . Dunod . Paris , 2009 . p : 02

(8) – F.Cochet , G.Henry , M.Voisin . Histoire et économie des sociétés contemporaines , Tome 1 . 2^{eme} edition . Bréal. Montreuil . 1991 . p : 87 .

(9)- صالح صالح، دور الدولة في الحياة الاقتصادية، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2004.

(10)- نفس المصدر السابق .

(11)- رفيقة حروش، مصدر سابق، ص 214.

(12)- صالح صالح، مصدر سابق، ص 5-6.

(13) – Chems Eddine Chitour . Mondialisation : l'espérance ou le chaos ? Editions ANEP 2002 . p : 12 .

(14)- محمد عامر شايرا، الإسلام والتحديات الاقتصادية للعهد العالمي للفكر الإسلامي والمعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 1996، ص 94.

- (15) - رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة، دار المستقبل العربي، ط1، 1983، ص49.
- (16) - حازم الببلاوي، الأزمة المالية الحالية: محاولة فهم. <http://www.iid.alnad.com>
- (17) - سامر سلمان، دور الدولة في الاقتصاد... إعادة نظر مجلة السياسة الدولية، المجلد44، العدد175، جانفي 2009، ص163.
- (18) - حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص25.
- (19) - محمد أحمد عبد المنعم، عبية السيد جلال الدور الرقابي للدولة في ظل الأزمة المالية العالمية، بحث مشترك، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر كلية الحقوق، جامعة المنصورة 2009.
- (20) - نفس المصدر السابق، ص23، 24.